

الجمهورية التونسية
وزارة العدل وحقوق الإنسان

--*--

التعاون الدولي

**اتفاقية تعاون في مجال إدارة القضاء
بين وزارة العدل بالجمهورية التونسية
ووزارة العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية**

تاريخ ومكان التوقيع : تونس في 22 جوان 2001.
تبادل وثائق المصادقة : الدخول حيز التنفيذ فور التوقيع.

اتفاقية تعاون في مجال إدارة القضاء
بين وزارة العدل بالجمهورية التونسية
ووزارة العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية

إنّ وزارة العدل بالجمهورية التونسية،
ووزارة العدل بالمملكة الأردنية الهاشمية،

إقتناعاً منهما، في حدود إختصاصهما، بجدوى إرساء علاقات متينة للتعاون في مجال إدارة
القضاء؛

وإعتقاداً منهما أن هذا الشكل من التعاون يندرج في إطار العلاقات الأخوية المتينة التي
تربط البلدين.

ورغبة في الإستفادة من تجاربهما المتبادلة في هذا المجال ومن الإمكانيات المتاحة لكل
منهما، إتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى :

يتبادل الطرفان المعلومات حول التنظيم القضائي وتسيير المحاكم المكونة لنظاميهما
القضائيين.

ويمكن أن يتبادلا كذلك نماذج الأحكام القضائية، ونماذج المطبوعات، والدفاتر والسجلات.

المادة الثانية :

يتبادل الطرفان التجارب الهامة في مجال إدارة القضاء، وخاصة في ميدان التطبيقات
الإعلامية (التبليغات)؛ كما يتبادلان كل المعلومات المتعلقة بتطبيق النظم الإحصائية المستعملة في
إدارة القضاء، ويتبادلان أيضاً المنشورات والمجلات ذات العلاقة بنشاط المحاكم وكذلك الجرائد
الرسمية المشتملة على التشريعات الجديدة.

المادة الثالثة :

يتولى الطرفان القيام بمبادلات في مجال تكوين القضاة والأطر القضائية.

المادة الرابعة :

يعلم كل من الطرفين الآخر بنتائج أعمال الندوات الدولية التي يتولى تنظيمها في المجالين القانوني والقضائي ويوجه له الدعوة للمشاركة في هذه الندوات.

المادة الخامسة :

يتشاور الطرفان لدى إنعقاد اللقاءات الدولية ذات العلاقة بنشاط كل منهما لغرض تحديد مواقف مشتركة.

المادة السادسة :

يعين كل من الطرفين مكلفا داخل مؤسسته لمتابعة سير علاقات التعاون بينهما.

المادة السابعة :

يتم تنفيذ نشاطات التعاون المقررة على أساس هذا الإتفاق في حدود الإعتمادات المرصودة للتعاون القانوني والقضائي.

المادة الثامنة :

أبرم هذا الإتفاق لمدة غير محدودة ويدخل حيز التنفيذ فور توقيعه، وإشعار الطرفين المتعاقدين لبعضهما بأن الإجراءات اللازمة لنفاذه قد تم إستيفاءها ويمكن لكل من الطرفين أن ينهي العمل به بإشعار كتابي من خلال القنوات الدبلوماسية.

تم التوقيع على هذا البرنامج بتونس في 30 ربيع الأول 1422 هـ الموافق 22 جوان (حزيران) 2001 م على نسختين أصليتين باللغة العربية.

عن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية

عن حكومة الجمهورية التونسية

واصف عازر

يوسف مقدم

وزير الصناعة والتجارة

كاتب الدولة للشؤون الخارجية